الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٥
المعقودة يوم الخميس
٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

الرئيس : السيد هامبرغر (هولندا)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (تابع)

(ب) عقد دورة استثنائية لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/51/SR.15
9 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

البند ٩٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) ((A/51/3 (Part II و A/51/87 و A/51/131 و A/51/208-S/1996/543 و A/51/210 و A/51/211-S/1996/551 و A/51/295 و A/51/357 و A/51/462-S/1996/831 و A/51/375؛ و A/C.2/51/5))

(أ) تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (تابع) ((A/51/3 (Part II و A/51/76 و Add.1 و A/51/510))

(ب) عقد دورة استثنائية لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع) (A/51/420)

١ - السيدة شافيس (كوستاريكا): تكلمت نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن التصحر والجفاف مشكلتان عالميتان تنتجان عن تفاعل العوامل الطبوغرافية، والبيولوجية، والثقافية، والسياسية والاجتماعية، والاقتصادية. وإذا أريد تحسين الظروف المعيشية للمتضررين، فينبغي تنفيذ استراتيجيات طويلة الأجل ترمي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، وإعادة التأهيل، وحفظ التربة والمياه واستخدامها المستدام. وفي الدورة التاسعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تُعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، أقرت الدول بأن التصحر والجفاف الشديد هما من العقبات الرئيسية الحائلة دون تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية. بيد أن البلدان النامية تشعر بالقلق العميق إزاء عدم التوصل إلى توافق للآراء بشأن دور ووظائف الآلية العالمية المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تُعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

٢ - واستطردت تقول إن الآلية العالمية والامتثال للمادة ٢١ من الاتفاقية مرتبطان ارتباطا وثيقا. ولا بد للآلية أن تكون من المتانة بما يكفي لتسهيل تدفق الموارد إلى البلدان النامية وفقا لاحتياجاتها ونقل التكنولوجيا بشروط تفضيلية. كما لا بد لتلك الآلية من أن تقوم بدور تحسبي يُعالج المشاكل قبل وقوعها. وفي هذا السياق، فإن توفر الفهم والدعم الساسيين أمر حاسم من أجل أن تتكيف الآلية مع النطاق الهائل والتأثير المدمر للتصحر والجفاف. وتأمل مجموعة الـ ٧٧ والصين في إمكانية التوصل إلى توافق للآراء في الدورة العاشرة للجنة التفاوض الحكومية الدولية المزمع عقدها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٣ - وأعربت عن قلقها إزاء عدم إدماج البلدان المُصنعة للتدابير البيئية والإنسانية الواردة في الاتفاقية في سياساتها الوطنية. ومن ثم، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تتطلعان إلى بدء نفاذ الاتفاقية في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ كوسيلة تكفل التزاما راسخا من قبل المجتمع الدولي. كما إنهما تُرحبان

بالتقدم الذي تم إحرازه منذ اعتماد جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما فيما يتعلق بالفصل ١٢، عن التصحر والجفاف.

٤ - السيد أوكونيل (أيرلندا): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي وعن البلدان المرتبطة به: استونيا، وأيرلندا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، وعن ايسلندا فقال إن اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هو أحد الإنجازات الرئيسية في مجال التنمية المستدامة التي أعقبت مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وأضاف أن الاتحاد والبلدان المرتبطة به التي ذكرها وايسلندا ترحب ترحيبا حارا ببدء نفاذ الاتفاقية خلال الدورة الحالية للجمعية العامة وتلاحظ مع الارتياح أن أول مؤتمر للأطراف سوف يُعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في روما. كما أنها تُرحب أيضا بالإجراءات التي تتخذها الأطراف حتى قبل بدء نفاذ الاتفاقية، وهي ستواصل التعاون مع البلدان المتأثرة بالتصحر.

٥ - وذكر أنه ينبغي للجنة التفاوض الحكومية الدولية أن تحاول، خلال دورتها العاشرة التي ستنعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، التوصل إلى اتفاق بشأن وظائف الآلية العالمية وتعيين منظمة لإيواء الآلية والأمانة الدائمة. وقال إن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرتبطة به التي ذكرها وايسلندا على ثقة من اختتام عملية التفاوض بنجاح أثناء الدورة العاشرة للجنة التفاوض الحكومية الدولية.

٦ - السيد بدراسا (بوليفيا): تكلم نيابة عن مجموعة بلدان ريو - الأرجنتين، واكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، وشيلي، وفنزويلا، وكوستاريكا (نيابة عن أمريكا الوسطى)، وكولومبيا، والمكسيك - فقال إن مجموعة ريو تُعلّق أهمية كبيرة على اتفاقية مكافحة التصحر، وهي ترحب بالتصديق الوشيك عليها وبالتقدم الذي أحرزته لجنة التفاوض الحكومية الدولية حتى الآن. وتتعلق إحدى المسائل الرئيسية القائمة بإنشاء الآلية العالمية المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة ٢١ من الاتفاقية. فالآلية العالمية ستقوم بدور حيوي في تنفيذ أحكام الاتفاقية ومرفقاتها الإقليمية الأربعة. وينبغي للآلية أن تكفل وجود مصادر متنوعة لتمويل الأنشطة التي تنفذ على الصعيد الوطني في إطار الاتفاقية. فخيارات التمويل يمكن أن تتقلص في الواقع إذا اقتصر دور الآلية على أن تكون مجرد غرفة مقاصة. ولذا فإن من الضروري أن يكون للآلية العالمية مواردها الخاصة بها، وأن تكون لها القدرة على تعبئة موارد مالية كافية وكبيرة، بما في ذلك مصادر تمويل جديدة وإضافية. وتعتقد مجموعة ريو أنه ينبغي تحديد وظائف الآلية قبل تعيين مؤسسة لإيوائها.

٧ - وأضاف أن الطبيعة العالمية للتصحر - الذي يمس بآثاره ما يقرب من بليون من البشر يشغلون ثلث مساحة الكرة الأرضية - تؤكد من جديد أهمية التنفيذ الفعال لكل من المرفقات الإقليمية للاتفاقية. ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة في أفريقيا، علما بأن التصحر والجفاف هما أيضا من المشاكل الخطيرة في أمريكا اللاتينية.

٨ - واستطرد قائلا إن العلاقة بين الفقر والتدهور البيئي أخذت تصبح أكثر فأكثر ذات طابع حرج. فقد تمخضت هذه الظاهرة في كثير من بلدان مجموعة ريو عن تزايد عدد الأشخاص المشردين داخليا، والنزوح عن المناطق الريفية، وتناقص الأرض الصالحة للزراعة، واكتظاظ المدن بالسكان، وزيادة مستويات سوء التغذية، وارتفاع معدل وفيات الأطفال. وكما أكدت لجنة التنمية المستدامة من جديد في دورتها الثالثة في عام ١٩٩٥، فإن التصحر مشكلة اقتصادية واجتماعية لها أيضا تأثير على التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وموارد المياه، وزوال الأحراج، واستغلال الموارد، ومعدلات التبادل التجاري، والأمن الغذائي، والنمو السكاني. ويتحتم معالجة المشكلة على نحو متكامل، وينبغي التصدي للمشكلات في جميع المناطق دون إبطاء.

٩ - واختتم كلامه قائلا إن الدول الأعضاء في مجموعة ريو تعقد مشاورات ومناقشات إقليمية مستمرة بشأن الاتفاقية. وفي عام ١٩٩٦، عقدت تلك الدول أيضا مؤتمرين إقليميين عن اتفاقية مكافحة التصحر وترد الوثيقة الختامية لآخر هذين المؤتمرين، وقد عُقد في مكسيكو في حزيران/يونيه ١٩٩٦، في الوثيقة A/AC.241/61.

١٠ - السيد ناثون (هنغاريا): عبَّر عن تأييد وفده الكامل للكلمة التي ألقاها ممثل أيرلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقال إن عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ سيكون أهم حدث دولي في مجال التنمية المستدامة التي تدور حول الإنسان منذ انعقاد مؤتمر ريو. وينبغي للأعمال التحضيرية لتلك الدورة الاستثنائية أن تجسد النهوج المتباينة المتبعة تجاه التنمية المستدامة على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية.

١١ - ورحب بتوافق الآراء الذي توصلت إليه لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة، ومفاده أن الدورة الاستثنائية لا ينبغي أن تحاول إعادة التفاوض بشأن جدول أعمال القرن ٢١ وغيره من الاتفاقات الحكومية الدولية، وإنما ينبغي أن تـُركز على مواصلة تنفيذه وتنفيذها. وذكر أن هنغاريا ستتعاون تعاونا كاملا من أجل تمكين الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص فيما بين الدورات، وكذلك تمكين الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة، من إتمام الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية. ولما كانت هنغاريا مقتنعة بأن الاشتراك في الدورة الاستثنائية ينبغي أن يكون على أرفع مستوى ممكن، فإنها تؤيد اقتراح الاتحاد الأوروبي بأن يتوافق موعد عقدها مع موعد انعقاد قمة مجموعة البلدان الصناعية السبعة في حزيران/يونيه ١٩٩٧. واعتماد إعلان في هذا الخصوص سيـُعبر عن أهمية الحدث على نحو أكثر فعالية مما تعبر عنها الاستنتاجات المتفق عليها. وبالنظر إلى أن القضايا البيئية عالمية في طبيعتها، فإن الدورة الاستثنائية يجب ألا تتحول إلى منتدى لمناقشة فيما بين الشمال والجنوب. وينبغي أن توضع النتائج التي خلصت إليها المؤتمرات العالمية الأخرى في الاعتبار أثناء عملية التحضير.

١٢ - وذكر أن هنغاريا خلال المرحلة الأخيرة من تحولها إلى اقتصاد السوق قد أعطت أولوية لصياغة سياسة بيئية جديدة. واللجنة الهنغارية الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة هي هيئة دينامية مشتركة بين

الوزارات، وتقاريرها السنوية تقدم أيضا إلى لجنة التنمية المستدامة بالأمم المتحدة. وأنشئ أيضا مجلس بيئي وطني. وتقوم هاتان الهيئتان، بالتعاون الوثيق مع وزارة البيئة والسياسة الإقليمية، بتنسيق الأنشطة بين القطاعات في ميدان البيئة.

١٣ - وأضاف أن هنغاريا أيضا تُعلّق أهمية كبيرة على الاتفاقيات البيئية الدولية. وقد صدقت على كل من اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وينشط خبراؤها في مؤتمرات الدول الأطراف في تينك الاتفاقيتين. وقد بدأت هنغاريا بالفعل الأعمال التحضيرية للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وفي الختام، قام بتوجيه انتباه اللجنة إلى تقرير بعنوان "هنغاريا: نحو التخطيط لاستراتيجية من أجل التنمية المستدامة".

١٤ - السيد غانخوياك (منغوليا): أيد كل التأييد البيان الذي ألقاه ممثل كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن منغوليا، بوصفها من أول البلدان التي صدقت على اتفاقية مكافحة التصحر، يسرها أن عدد البلدان التي تختار التصديق عليها آخذ في الازدياد. وتهتم منغوليا، لكونها بلدا تغلب عليه الأراضي الجافة، اهتماما خاصا ببدء نفاذ الاتفاقية في وقت مبكر. وهي ترحب بالنهج الشامل تجاه المشاكل البيئية الذي يرد موجزه في جدول أعمال القرن ٢١. وتتطلع إلى عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض تنفيذه. وهي تُرحب أيضا بأن الاتفاقية تتصدى للأسباب الكامنة وراء التصحر، بما فيها العوامل البيئية والاقتصادية - الاجتماعية. هذا إلى أن مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المقرر عقده في عام ١٩٩٧ سيتيح للمجتمع الدولي فرصة اتخاذ إجراءات متضافرة لمكافحة التصحر.

١٥ - وذكر أن العلم والتكنولوجيا يقومان بدور حيوي في زيادة أنواع المحاصيل، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وفهم العلاقة بين المناخ والتصحر، واستحداث تقنيات لخفض الطلب على الطاقة والتوصل إلى استخدام أكثر كفاءة للمياه، وجميعها أمور ضرورية لضمان إدارة أفعل للأراضي الجافة. وعلى هذا فإن منغوليا تُعلق أهمية كبيرة على البرنامج المقترح لعمل لجنة العلم والتكنولوجيا وتأمل أن يجري تشكيل اللجنة في أقرب وقت ممكن. وتعتقد منغوليا أيضا أن الآلية العالمية ينبغي أن تقوم بدور رئيسي في تعبئة الموارد المالية الكبيرة وتوجيهها، بما في ذلك نقل التكنولوجيا بشروط تفضيلية وهي تأمل أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه القضية الحيوية وبشأن الأمانة الدائمة للاتفاقية في الدورة العاشرة للآلية الحكومية الدولية للتفاوض.

١٦ - وأضاف أن ثلث أراضي منغوليا صحراء، وأن أكثر من ٧٠ في المائة من مراعيها ونصف أراضيها الزراعية قد تدهور. وقد أدى ذلك بدوره إلى خفض الإنتاجية الزراعية وأثر في التنمية الاقتصادية - الاجتماعية للبلد. وفي محاولة للتصدي للقضايا الإنمائية والبيئية في وقت واحد، تقوم منغوليا بتنفيذ خطة عمل وطنية لمكافحة التصحر، وخطة عمل لحفظ التنوع البيولوجي، وبرنامج للمناطق المحمية. وتحتاج تلك المبادرات إلى بناء القدرات الوطنية واقتناء التكنولوجيا والتعاون المالي والتقني من جانب البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية.

١٧ - السيد بياو (بنن): أعرب عن الارتياح لبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛ واستدرك قائلا إن هناك قدرا كبيرا من العمل ما زال ينبغي انجازه. فينبغي إيقاف عملية التصحر في المناطق الجافة القاحلة وشبه القاحلة والمنخفضة الرطوبة، كما ينبغي إحياء الأراضي المتدهورة والجافة؛ ووضع نظام للإنذار المبكر بالجفاف. كما أن تخفيض مستوى الفقر سيكون أمرا حاسما في مكافحة الجفاف والتصحر.

١٨ - وأضاف أنه من المؤسف أن المفاوضات بشأن دور الآلية العالمية ووظائفها قد تعطلت خلال الدورة العاشرة للجنة التفاوض الحكومية الدولية بسبب تعارض الآراء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ومما يدعو للأسف بنفس المقدار أن البلدان المتقدمة النمو ترفض الاعتراف بالآلية العالمية كوسيلة لتعبئة الموارد من أجل البلدان النامية، ولا سيما منها البلدان الأفريقية. فالبلدان المتقدمة النمو، رغم مواقفها وإعلاناتها الرسمية، تطبق معيارا مزدوجا بشأن مسألة الآلية التمويلية لإعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية. ذلك أن لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ولاتفاقية التنوع البيولوجي آلية تمويل، هي مرفق البيئة العالمي؛ كما أن لاتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال أيضا آلية، هي الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال؛ ومن ثم، فإن إصرار بعض البلدان المتقدمة النمو على أن تمول اتفاقية مكافحة التصحر عن طريق التعاون الثنائي وحده هو أمر غير مفهوم. وحث جميع الأطراف في المفاوضات على إظهار حُسن النية أثناء الدورتين العاشرة والحادية عشرة للجنة التفاوض الحكومية الدولية. فبقاء ما يقرب من بليون إنسان في نحو ١٠٠ بلد مُعرض للخطر، وأكثر من ٩٠ في المائة من تلك البلدان هي بلدان نامية.

١٩ - واستمر يقول إن وفده يؤيد توصية لجنة التفاوض الحكومية الدولية إلى الجمعية العامة بأن تقوم، ضمن إطار الدعم الإداري للأمانة المؤقتة، بإدخال الدورتين الأولى والثانية لمؤتمر الأطراف وهيئاته التابعة في جدول المؤتمرات والاجتماعات لعام ١٩٩٧-١٩٩٨. فهذا سوف يضمن التمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، مما يسمح للأمانة الدائمة للاتفاقية بالوقت الذي تحتاجه للحصول على مواردها المالية الخاصة. ويجب أن يُوجه الدعم لإنشاء أمانة الاتفاقية ولزيادة الوعي العام بالأنشطة المحددة التي يرد موجزها في مختلف برامج العمل.

٢٠ - وعلى الصعيد الأقاليمي، عقد المنتدى الأفريقي الآسيوي بشأن التعاون في مكافحة التصحر و/أو التخفيف من آثار الجفاف في آب/أغسطس ١٩٩٦ في بيجين بالصين، بدعم من حكومة اليابان وبالتعاون مع مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا بإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة والأمانة المؤقتة للاتفاقية. وقد اعتمد المنتدى إطارا للعمل من أجل التعاون الأفرو - آسيوي في مكافحة التصحر و/أو التخفيف من آثار الجفاف. وأعرب عن أمله في أن يُسهم المجتمع الدولي في نجاح تطبيق إطار العمل، وهو أداة جديدة للتعاون بين الجنوب والجنوب. وقد أمضى المشاركون في المنتدى ثلاثة أيام في زيارة ميدانية لباوتسو، بمنغوليا الداخلية، لكي يشهدوا جهود الصين الناجحة في مكافحة التصحر.

٢١ - وأردف قائلا إن بنن، على الصعيد الوطني، هي ثالث بلد أفريقي بعد مالي والرأس الأخضر اضطلع بتنظيم منتدى وطني عن وضع برنامج عمل وطني لمكافحة التصحر. وقد عُقد المنتدى في آب/أغسطس ١٩٩٦ في باراكو، في شمالي بنن، وهي أكثر أجزاء هذا البلد تأثرا بالتصحر والجفاف. وأعرب عن تقديره لألمانيا ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وللأمانة المؤقتة للاتفاقية لمساهماتها، ودعا سائر شركاء بنن في التنمية إلى دعم وضع برنامج عملها وتنفيذه.

٢٢ - وذكر أن بنن، وهي واحد من أول خمسين بلدا صدقت على اتفاقية مكافحة التصحر، تحث جميع البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقية على أن تفعل ذلك في أقرب موعد ممكن.

٢٣ - السيد هيدريتش (ألمانيا): قال إن اتفاقية مكافحة التصحر أدت إلى قيام نوع جديد من الشراكة في مجال البحث عن حل لمشكلة إنمائية ملحة. وذكر أنه نظرا لما اكتسبته ألمانيا من تجربة واسعة النطاق في هذا المجال، وإعرابا عن استعدادها للتعاون الفعال في إطار هذه الاتفاقية، دعت أمانة الاتفاقية إلى نقل مقرها إلى بون وعرضت تقديم الدعم المالي والسوقي. وأوضح أن القرب من مقر أمانة الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، التي انتقلت إلى هناك مؤخرا، يعتبر نقطة لصالح هذا القرار.

٢٤ - وتابع قائلا إنه يجب على جميع الدول أن تقدم في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض جدول أعمال القرن ٢١ بيانا بالتدابير العملية التي اتخذتها لتغيير أنماط إدارة الموارد واستهلاكها. ثم قال إن الفقر يشكل سببا هاما من أسباب الإدارة غير المستدامة للموارد، وبالتالي فإن المعركة ضد الفقر تشكل، من وجهة نظر بيئية، هدفا صالحا. وذكر أن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية خلق وعيا دوليا بالحالة الهشة لتلك المجموعة المحددة من الدول. وقال في خاتمة بيانه إنه بإمكانه أن يتوقع، في سياق الدورة الاستثنائية، إجراء مناقشة بشأن التقدم المحرز في هذا المجال أيضا.

٢٥ - السيد باشارد (النيجر): قال إنه في حين لا يمكن منع بعض الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والفيضانات قبل حدوثها، فإن ذلك لا ينطبق على الجفاف والتصحر إذ أن هناك بالفعل طرقا لمكافحة آثارها بنجاح. وأوضح أن النيجر من بين الدول التي تواجه مشكلة إزالة الأحراج والجفاف والتصحر مما أضعف وسائل الإنتاج الوطنية. وما من شك في أن البيئة والتنمية المتكاملة لأي مجتمع عاملان مترابطان وأن النظم الإيكولوجية عامل تفاعل بين الدول. وأضاف قائلا إن بعض الحالات الإيكولوجية، مثل التصحر، تؤثر بنفس الطريقة التي تؤثر بها الأمراض المعدية في أوساط البشر. وإذا لم تتمكن إحدى الدول من وقف التصحر الذي يهددها، فإنه سيؤثر حتما في جيرانها. وأوضح أن المشاكل المشتركة تتطلب حلولا مشتركة؛ وأن التضامن الدولي وحده هو الذي يمكن بواسطته وضع حد للمشاكل البيئية.

٢٦ - وتابع قائلا إن النيجر دعا من جديد إلى إدخال تحسينات في آليات المعلومات والاتصالات داخل منظومة الأمم المتحدة. وأنه ينبغي استخدام كل وسيلة ممكنة لزيادة الوعي بضرورة حماية البيئة وتحسينها.

٢٧ - وواصل قائلا إن الآلية العالمية التي أنشئت لتشجيع تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر ينبغي أن تكون مهمتها الرئيسية تعبئة الموارد المالية الكافية. وقال إن وفد بلده ينوي أن يقترح خلال الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية أن تبحث كل دولة إمكانية إنشاء "ضريبة تضامن" لحماية البيئة. ويوضع نصف المبلغ الذي يُجمع في كل دولة في صندوق وطني للتضامن من أجل حماية البيئة ويوضع النصف الآخر في صندوق دولي لحماية البيئة تديره الجمعية العامة.

٢٨ - وقال في ختام بيانه إن وفد بلده يرحب ببيان ممثل البنك الدولي فيما يتعلق بالاستثمار في مجال حماية البيئة. وأعرب عن أمل بلده في أن تعطي المؤسسات المالية الأولوية لمشاكل الجفاف والتصحر نظرا لعدم وجود حلول مجربة.

٢٩ - السيدة هومانوفسكا (أوكرانيا): قالت إن الدورة الاستثنائية من شأنها أن تساعد المجتمع الدولي على ترك أساليب التفكير التقليدية وتعزيز الشعور بالمسؤولية الأخلاقية المشترك عن إيجاد حلول للمشاكل البيئية. وأوضحت أن العملية التحضيرية نفسها التي تشارك فيها الحكومات والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية من شأنها أن تقرب من تحقيق هذه الأهداف. ومن شأن الأنشطة الإقليمية مثل المؤتمر المعني بالتنمية المستدامة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الذي سيعقد في مينسك، بيلاروس، أن تقوم بدور هام في الأعمال التحضيرية للدورة.

٣٠ - وتابعت قائلة إن وفد بلدها يوافق على أن الدورة الاستثنائية ينبغي ألا تحاول إعادة التفاوض بشأن جدول أعمال القرن ٢١ أو تعيد تعريف مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها. وينبغي أن تركز على أولويات مثل تدهور التربة، بما في ذلك نتائج النشاط البشري، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، وموارد التمويل الجديدة والمتجددة ومشاركة القطاع الخاص. وأوضحت أن لجنة التنمية المستدامة قد أثبتت قدرتها على إدارة متابعة مؤتمر ريو، وينبغي للدورة الاستثنائية أن تنظر في دور اللجنة في المستقبل بهدف تمديد ولايتها وجعلها هيئة رئيسية لمعالجة قضايا التنمية المستدامة.

٣١ - وزادت على ذلك قولها إن أوكرانيا برهنت على تأييدها لمفهوم التنمية المستدامة بتصديقها على اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، أما تعديل كوبنهاغن على بروتوكول مونتريال بشأن المواد التي تستنفذ طبقة الأوزون فإنه في مرحلة التصديق. وتم اعتماد سياسة وطنية للحماية البيئية. وذكرت أن أوكرانيا لا تزال تواجه يوميا المشاكل المتعلقة بآثار حادثة تشيرنوبيل التي استهلكت ١٢ في المائة من ميزانية الدولة. وأعربت عن تقديرها للتأكيدات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن عمل المنظمة (A/51/1) بأن الأمم المتحدة لا تزال يساورها قلق بالغ إزاء آثار حادثة تشيرنوبيل وأنها ملتزمة بمواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى التخفيف من حدتها. وأعربت عن أملها في أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة في تهيئة الظروف التي تتمكن في ظلها أوكرانيا من تعطيل منشأة تشيرنوبيل لإنتاج الطاقة النووية بحلول عام ٢٠٠٠.

٣٢ - السيد أوجيمبا (نيجيريا): قال إن لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية لمكافحة التصحر اختتمت دورتها التاسعة دون التوصل إلى اتفاق بشأن الآلية العالمية التي تشكل العنصر الأساسي في تنفيذها. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يتسنى حل المسائل المتعلقة بهذه الآلية في الدورة المقبلة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٣٣ - وتابع قائلا إن التصحر مرتبط على نحو وثيق بالجوع والفقر، وبالتالي فإنه ينبغي إعطاء الأولوية في مكافحة التصحر للتنفيذ العاجل للتدابير الوقائية المتعلقة بالأراضي التي لم تتدهور بعد. وذكر أنه ينبغي أن تشمل هذه التدابير وضع برامج إنمائية متكاملة للقضاء على الفقر وتشجيع النظم المعيشية البديلة في المناطق المعرضة للتصحر. وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي والبلدان المانحة أن تعجل بتعبئة الموارد الكافية لدعم الأنشطة في البلدان النامية المتضررة، لا سيما في أفريقيا.

٣٤ - وواصل قائلا إن نيجيريا تدرك تماما أن مبادرة مكافحة التصحر متروكة للحكومات الوطنية غير أن الحاجة أصبحت ماسة إلى اتخاذ إجراءات دولية متضافرة. وأضاف قائلا إن هناك بلدانا أفريقية كثيرة، منها نيجيريا، بادرت بتنفيذ برامج تتعلق بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. واضطلعت بتنفيذ هذه الأنشطة على الرغم من عدم كفاية الموارد وانعدام التكنولوجيا. وقال أيضا إن نيجيريا تولي أهمية كبرى لاتفاقية مكافحة التصحر وإنها تأمل، في انتظار انعقاد المؤتمر الأول للأطراف في الاتفاقية، في أن تحظى الاتفاقية بدعم عالمي من خلال توفير الموارد المالية الضرورية واقتناء التكنولوجيا الملائمة.

٣٥ - السيد تشونغ (جمهورية كوريا): قال إنه على الرغم من أنه لم يتحقق سوى تقدم محدود في مجالي التمويل ونقل التكنولوجيا، فإن أكبر نجاح لجدول أعمال القرن ٢١ يكمن في تأثيره العميق في زيادة الوعي، وإعادة صياغة المفاهيم وإبراز ملامح وأولويات التنمية المستدامة، على الصعيدين الوطني والدولي. وأضاف قائلا إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في وقت بدأ فيه معدل النمو الاقتصادي المرتفع في جمهورية كوريا يتبع مسارا ثابتا، أتاح لحكومة بلده فرصة لإعادة تقييم نهجها التقليدي فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية. وأوضح أن تأثير مؤتمر ريو لم يقتصر على السياسات الحكومية فحسب بل أنه غير أيضا المواقف إزاء المشاكل البيئية في أذهان الجمهور. وفي عام ١٩٩٥، أصبحت جمهورية كوريا أول بلد يقيم جهاز لجمع النفايات المنزلية قائم على أساس الحجم على الصعيد الوطني؛ وقال إن الجمهور قبِل الجهاز الجديد إذ بلغت نسبة الامتثال له ٩٩ في المائة. وبفضل هذه المشاركة الجماهيرية الواسعة النطاق، قلل جهاز جمع النفايات الجديد من حجم النفايات المنزلية بنسبة ٤٠ في المائة في غضون ستة أشهر فقط. وأوضح أنه إذا كان من الممكن تغيير مواقف الجمهور العادي على هذا النطاق الواسع فإنه يكون من الأيسر تغيير السياسات الحكومية.

٣٦ - وواصل قائلا إن جمهورية كوريا استفادت ثلاثة دروس رئيسية خلال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. أولها أنها أدركت، بوصفها بلدا شهد فترة التنمية الاقتصادية المكثفة، أن إدماج مفهوم الاستدامة في استراتيجية التنمية منذ مرحلة مبكرة أفضل بكثير من تطبيق نهج "التنمية أولا وتحقيق الربح الكبير لاحقا".

والدرس الثاني هو أن بيروقراطية الحكومة لم تكن منظمة بشكل ملائم لمواجهة مسألة التنمية المستدامة. وقال إن معظم الحكومات لديها وزارة للبيئة ووزارة للتنمية غير أن عددا قليلا منها كان لديه وزارة للتنمية المستدامة. وبالمثل، في منظومة الأمم المتحدة، فإن وزراء البيئة هم الذين شاركوا في المقام الأول في لجنة التنمية المستدامة، ومع ذلك فإن المسائل التي عالجتها شملت كامل نطاق السياسة الحكومية. وأضاف قائلا إن ضمان نجاح الاستدامة يستلزم إشراك بقية الوزراء أيضا.

٣٧ - وذكر أن الدرس الثالث هو ضرورة اتباع نماذج استهلاك مستدامة. وأوضح أن هذه المسألة أصبحت ملحة بوجه خاص في ضوء زيادة تفشي تطبيق آلية السوق التي تولدت عنها ظاهرة الانتاج والاستهلاك الكبيرين.

٣٨ - وانتقل إلى الحديث عن التصحر فقال إن وفد بلده يرحب بدخول اتفاقية مكافحة التصحر حيز النفاذ قريبا. وذكر أنه من الضروري أن يتم خلال الدورة العاشرة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، اتخاذ قرارات نهائية بشأن المسائل المتبقية، بما في ذلك إنشاء آلية مالية ووضع ترتيبات للأمانة الدائمة. وقال في خاتمة بيانه إن جمهورية كوريا، بوصفها بلدا نجح في التغلب على حالات حادة من اجتثاث الأحراج في المراحل الأولى من تنميته الاقتصادية، فإنه سوف يساهم في مكافحة التصحر عن طريق إفادة الأطراف الأخرى في الاتفاقية من تجربته في مجال إعادة زراعة الغابات.

٣٩ - السيد عبد اللطيف (مصر): قال إن عدم وجود رؤية مشتركة شاملة للمشاكل البيئية بعد مرور قرابة خمس سنوات على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية يعوق تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي كان الهدف منه معالجة مشاكل البيئة والتنمية. واستدرك قائلا إن هناك اتجاها للتركيز على الجانب البيئي والتغاضي عن المسألة الأهم، ألا وهي العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة.

٤٠ - وتابع قائلا إن موضوع مكافحة الفقر، على النحو المدرج في جدول أعمال القرن ٢١، لم يحظ بالاهتمام الواجب على الرغم من الصلة الوثيقة بين الفقر في البلدان النامية وتدهور البيئة والموارد الطبيعية. وحتى تصبح التنمية المستدامة حقيقة، يجب القضاء على الفقر من أجل الحيلولة دون الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية لمجرد الوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان. وقال إنه لم توضع حتى الآن أي استراتيجية لمعالجة هذه المشكلة.

٤١ - واسترسل قائلا إن عدم الوفاء بالالتزامات المالية في إطار جدول أعمال القرن ٢١ يجعل من الصعب على البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، تعزيز قدراتها الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة.

٤٢ - وذكر أن المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية تستلزم توخي نهج شامل وليس نهج انتقائي؛ وأن القضاء على الفقر، إلى جانب تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا يزال في مقدمة أولويات البلدان النامية، وينبغي أن يشكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجية التنمية المستدامة.

٤٣ - وواصل قائلا إن بلده اشترك في المفاوضات بشأن إعادة هيكلة مرفق البيئة العالمية وبشأن تجديد موارده في نهاية المرحلة التجريبية لتشغيله. بيد أنه أعرب عن قلق وفد بلده لتباطؤ وتيرة توفير الموارد المالية لتمويل التكلفة الاضافية للمشاريع التي تندرج ضمن مجالات تركيز أنشطة المرفق.

٤٤ - وقال إن مكافحة التصحر عمل حيوي بالنسبة للعديد من البلدان النامية غير أن هناك اتجاها لإيلاءها أهمية أقل مما تحظى به المشاكل البيئية الأخرى. وأوضح أنه نظرا لأن للتصحر تأثير مباشر على العديد من المجموعات السكانية التي تواجه بسببه مشكلة يومية، فإن من المهم توفير التمويل الكافي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عن طريق آلية تمويل عالمية.

٤٥ - وذكر أن بلده وقع الاتفاقية وصدق عليها، ودعا بقية الدول إلى أن تحذو حذوه. وذكر أن تنفيذ الاتفاقية سيؤثر تأثيرا ايجابيا على حياة أعداد كبيرة من السكان ويعزز الوعي بالمسائل البيئية. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تتوصل لجنة التفاوض الحكومية الدولية في دورتها العاشرة، التي ستعقد في نيويورك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، إلى اتفاق بشأن إنشاء آلية عالمية لتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية.

٤٦ - السيد السلطان (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية): قال إن اتفاقية مكافحة التصحر هي أول اتفاق دولي لمعالجة مشاكل الفقر والتدهور البيئي في المناطق الريفية. وعلى عكس الاتفاقيات البيئية الأخرى التي وضعت منذ مؤتمر ريو، فإن المستفيدين المباشرين من هذا الصك هم مئات الملايين من السكان وغالبيتهم من الفقراء ويعيشون في حالة من انعدام الأمن الغذائي ويقطنون المناطق الجافة في العالم. وهي أيضا أول اتفاقية تحدد مستخدمي الموارد ومجتمعاتهم المحلية بوصفهم الجزء الرئيسي من الحل وليس المشكلة.

٤٧ - وتابع قائلا إن هناك التقاء قويا بين أحكام الاتفاقية وعمليات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المتعلقة بالقضاء على الفقر في المناطق الجافة. وذكر أن الصندوق يدعم بالفعل البلدان في المراحل الأولى من تنفيذ الاتفاقية عن طريق وضع مشاريع استثمارية على الصعيد المحلي، بما في ذلك المشاريع التي تحاول تهيئة ظروف ملائمة يستطيع في ظلها المزارعون الاعتماد على أنفسهم، بما في ذلك إنشاء النظم المالية الريفية، وتطوير التكنولوجيات القائمة على الطلب، والقضاء على مركزية المؤسسات لأغراض العمل المجتمعي. وذكر أنه من الأهداف الرئيسية الاعتماد على المعرفة التقليدية كما تدعو إلى ذلك الاتفاقية. وعلى سبيل المثال، أدى اختبار وتحسين الأساليب التقليدية لحفظ التربة والمياه في النيجر إلى تحسينات كبيرة في المحاصيل. وكانت هذه الأساليب بسيطة ورخيصة ويمكن تكرارها بيسر كما جرى تبنيها على نطاق واسع خارج منطقة المشروع.

٤٨ - وواصل قائلا إن الاتفاقية تقر بالأهمية الأساسية للتمويل كعامل مكمل لاصلاح السياسات والمؤسسات. وذكر أن أهم دور للآلية العالمية هو تعزيز الاجراءات التي تؤدي إلى تعبئة موارد مالية كبيرة وتوجيهها إلى الأطراف من البلدان النامية. وأوضح أن نهج المصادر المتعددة، على عكس اعتماد على آلية

تمويل وحيدة، هو أحد مواطن القوة الكبيرة في الاتفاقية. ثم قال إن هذا الشكل من شأنه أن يحسن فعالية وكفاية التدفقات الحالية من الموارد فضلا عن ايجاد مصادر جديدة. وسوف يشجع ذلك على دور أكبر للموارد المحلية، وعلى مبادرة القطاع الخاص ومزيج من التمويل الخارجي الميسر وغير الميسر. وقال في خاتمة بيانه إن الآلية العالمية ينبغي أن تكون عامل حفاز وجهة ابتكار للفرص المالية من أجل تنمية المناطق الجافة تنمية مستدامة. ويجب أن تعزز الابتكارات في مجال مزج التمويل الحكومي والتمويل الخاص، كما يجب أن تربطها علاقة متميزة مع مؤسسة مالية واحدة أو أكثر بإمكانها توفير الموارد اللازمة لتكون بمثابة عامل حفاز للاستثمار.

٤٩ - السيد مروان (الجزائر): قال إن الحكومة الجزائرية والمجتمع المدني يوليان الأولوية القصوى للعمل المشترك لمكافحة التصحر في الجزائر. ويتعرض بقاء العديد من فئات السكان في جميع أنحاء العالم وتنميتهم المستدامة للتهديد من جراء الآثار المدمرة للتصحر. ولذلك ينبغي أن تولي الأمم المتحدة هذه المسألة الأهمية التي تستحقها. وبهذا الصدد، يرحب وفده بالاهتمام المتنامي باتفاقية مكافحة التصحر ليس في أفريقيا فقط بل في القارات الأخرى أيضا، وطلب من الموقعين الذين لم يصادقوا عليها بعد أن يفعلوا ذلك. وقال إن المجتمع الدولي يعطي الانطباع بأنه لا يبدي اهتماما كافيا بالاتفاقية التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من عملية ريو. ويرى أنه يتعين على المجتمع الدولي بأسره أن يظهر التزامه بالاتفاقية البالغة الأهمية لأنها تساعد على الحفاظ على الأنظمة الإيكولوجية الهشة والأراضي التي تكون المصدر الوحيد للبقاء لفئات من السكان بأسرها. وفي هذا السياق، فإن مؤتمر القمة العالمي للغذاء سوف يلقي ضوء إضافيا على العلاقة المتشابكة بين مكافحة التصحر والتنمية الزراعية.

٥٠ - وأضاف قائلا إن نجاح الاتفاقية سيتوقف على الموارد التي يتيحها المجتمع الدولي لهذه الغاية. وهو يرى أنه ينبغي أن تضطلع الآلية العالمية بدور محوري في تنفيذ الاتفاقية. وطلب إلى جميع المنظمات الدولية أن تقدم الدعم لمكافحة التصحر وأن تشارك فيه.

٥١ - السيد مانور (اسرائيل): قال إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وعلى انعقاد دورة استثنائية ناجحة ومنتجة للجمعية العامة لاستعراض وتقييم التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر ريو. ولما كانت قضايا التصحر وتغير المناخ لا تعرف حدودا وطنية فإنها تتطلب حلولا عالمية وإقليمية تقوم على التعاون الوثيق والمشاركة بين الدول والشعوب.

٥٢ - وأردف قائلا إن الصحراء كانت تغطي ستين في المائة من أراضي بلاده. وقد طورت اسرائيل الخبرة التي حولت الصحراء إلى بيئة قابلة للسكن ومنتجة للغذاء، وكذلك إلى مركز صناعي وسياحي. وقد تقاسمت خبرتها في هذا الميدان مع بلدان الشرق الأوسط وكذلك مع أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفي هذا السياق أنشأت مركزا دوليا لمكافحة التصحر يعمل في جميع مجالات أبحاث الصحراء. وستتقاسم المعرفة المكتسبة في المركز مع العالم كله.

٥٣ - واسترسل قائلا إن اسرائيل عقدت أيضا في السنة الماضية ندوة عن الإدارة المستدامة للمياه في الأقاليم القاحلة وشبه القاحلة، حضرها خبراء قدموا من ٣٠ بلدا ناميا. وبما أن حكومته تعلق أهمية كبيرة على الاتفاقيات البيئية الثلاث فإنها تعتزم عقد حلقة عمل لدراسة إقامة تعاون أوثق بين الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع الحيوي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٥٤ - السيد أوديفال (السويد): تحدث بالنيابة عن رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية فقال إن إيداع تشاد لوثيقة التصديق الخمسين يكفل دخول الاتفاقية حيز النفاذ قبل نهاية العام الحالي. وإلى جانب هذا التصديق الكافي الذي يغطي بلدانا من جميع أنحاء العالم، فإن عددا من البلدان تسرع في إجراءات التصديق حتى يكون جاهزا في موعد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف الذي سيعقد في النصف الأخير من عام ١٩٩٧. وقد شدد كل من البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية، نظرا لتأكيد الاتفاقية على التمكين والمشاركة على الصعيد المحلي، على أنهما سيتخذان خطوات حاسمة لدعم تنفيذها. وضمت الدورة التاسعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية فريق مناقشة خاص بشأن المرأة، أظهر بوضوح أن دور النساء في الإنتاج الزراعي يضعهن في صلب الاتفاقية.

٥٥ - وأضاف قائلا إن عددا من المسائل الإدارية لا تزال تنتظر الحل. ومن بينها مكان الأمانة العامة والمؤسسة التي تستطيع دعم خدماتها. وقد تم إنشاء فريق اتصال لكفالة أن تكون عملية الانتقاء رشيدة وعادلة. وأعرب عن أمله في أن تكون الحكومات قادرة على أن تتقدم بحل مبتكر بالنسبة لضرورة استمرار المفاوضات بشأن المسائل المالية، ولا سيما مهام الآلية العالمية والمنظمة التي ينبغي أن تستضيفها.

٥٦ - وفيما يتعلق باجتماعات لجنة التفاوض الحكومية الدولية خلال عام ١٩٩٧، قال إن إمكانية عقد دورة واحدة أخرى عملا بقرار الجمعية العامة ذي الصلة لن يتم اللجوء إليها إلا إذا كانت هنالك حاجة قوية إلى ذلك. وبالنسبة للجلسة الاستثنائية للجمعية العامة لمتابعة مؤتمر ريو، قال إنه مقتنع بأنه مهما كان الإجراء المقرر بشأن مسألة مياه الشرب الهامة فإن الاتفاقية ستضطلع بدور داعم رئيسي، وفي الواقع سيجري الحكم على فعالية الاتفاقية من منطلق قدرتها على تحسين الأمن الغذائي والظروف المعيشية للسكان في الأراضي الجافة.

٥٧ - الآنسة أكيشيفا (كازاخستان): قالت إن بلادها تعاني من نقص شديد في المياه يرجع إلى التوزيع غير المتساوي للمياه السطحية والانخفاض المستمر في مياه الأنهار العابرة والتصحر المتسارع. وبدعم من الأمانة العامة المؤقتة لاتفاقية مكافحة التصحر، قامت حكومتها بالاضطلاع بعدد من الأنشطة التحضيرية لمكافحة التصحر، وقدمت تقريرا إلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والوكالات المتخصصة الأخرى والمنظمات الدولية، وحصلت على دعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة لصياغة خطة عمل وطنية لمكافحة التصحر.

٥٨ - واستطردت قائلة إن الأزمة الاقتصادية الحالية في كازاخستان تزيد من الظروف البيئية غير المواتية بالفعل وتزيد من حدة التوتر الاجتماعي. كما أنها تعرقل العمل بشأن خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر والجهود المبذولة لزيادة التوعية العامة بالمشاكل المرتبطة بتدهور الأرض والتصحر.

٥٩ - ومضت قائلة إن كازاخستان مهتمة بتعزيز التعاون في عدد من المجالات، وعلى وجه التحديد، حماية الأراضي الواقعة بالقرب من بحر آرال من العواصف الترابية والرياح المحملة بالملح والتوصل إلى التدابير التكنولوجية الفعالة لإنعاش المراعي الصحراوية، واستصلاح الغابات في قاع بحر آرال الجاف وإنعاش المناطق الإيكولوجية في المناطق المتأثرة بالجفاف. وقالت إن وفدها يعتقد بأنه ينبغي أن يصبح التعاون في المجال الإيكولوجي واحدا من أعلى الأولويات في الأمم المتحدة.

٦٠ - السيد مابورانغا (زمبابوي): قال إن بلاده تعلق أهمية كبرى على القضايا المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة. وبهذا الصدد فإن وفده، في حين يقدر اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض باعتبارها صكا عالميا هاما للحفاظ على التنوع الحيوي بشكل عام، والأنواع المهددة بالإبادة بشكل خاص، فإنه يعتقد أنه قد أصبح للاتفاقية طابع سياسي مفرط كما أصبحت غير متوازنة. وتعارض زمبابوي، شأنها شأن عدد من بلدان الجنوب الأفريقي، الحظر المفروض على تجارة العاج لأن قطعان الفيلة المتكاثرة تحد من القدرة الاستيعابية لمنتزهات الصيد الوطنية وتشكل تهديدا حقيقيا للموئل. ويرى وفده أن البلدان التي أظهرت قدرة على الاستخدام المستدام لمواردها الطبيعية تستحق التمتع بثمار جهودها. ويتطلع وفده إلى تقاسم خبراته في الصون المتوازن للحيوانات والحفاظ على موئلها لتحقيق مكاسب تجارية، مع المشتركين في المؤتمر المقبل لاتفاقية الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض.

٦١ - واسترسل قائلا إن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، لا سيما في البلدان الصناعية، ساهمت في إيجاد مشاكل بيئية متعددة بما في ذلك إمكانية قدوم سنوات متتابعة من الجفاف في منطقة الجنوب الأفريقي، مما زاد من فرص التصحر.

٦٢ - واستطرد قائلا إن اعتماد البرنامج الشمسي العالمي قد أظهر بجلاء الواقعية التي يواجه بها الأفريقيون المستقبل. وإن انتقاء واستخدام أنواع من مصادر الطاقة أكثر نظافة وغير ضارة للبيئة هو أمر يتسم بالإلحاح أكثر من أي وقت مضى. وأعرب عن أمله في تحديد آلية مالية لتنفيذ البرنامج الشمسي العالمي عند متابعة مؤتمر القمة للبرنامج الشمسي العالمي. ولما كان للوقود الأحفوري فترة حياة محدودة فإن خير رهان للبشرية على البقاء هو الاستثمار في الطاقة الشمسية التي لا نهاية لها.

٦٣ - السيد التيني (السودان): قال إن بلاده تولي أهمية كبرى للتنمية المستدامة وقد صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. كما اشترك بلده أيضا في جميع مراحل عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية، بما في ذلك الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية وفقا لقرار الجمعية العامة ١١٢/٥٠. ويأمل وفده في أن تنهي اللجنة، في دورتها العاشرة المقبلة، نظرها في البنود المتبقية في جدول أعمالها

حتى تدخل الاتفاقية حيز النفاذ. وقد اتخذت بلاده التدابير لمكافحة الجفاف والتصحر وحماية البيئة لصالح التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، أنشأت على وجه الخصوص وزارة للبيئة والسياحة وبذلت جهودا لتعزيز التوعية بأهمية القضايا البيئية لا سيما بالنسبة للموارد الحرجية للبلد.

٦٤ - وبغية تنفيذ مقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، انضمت بلاده إلى اتفاقية التنوع الحيوي ونظمت حلقات دراسية وحلقات عمل عديدة لإعداد خطة وطنية ذات صلة. وبهذه المناسبة تم إنشاء عدد من المشاريع الوطنية، ومشروع دون إقليمي لتنمية بيئة البحر الأحمر.

٦٥ - وأضاف قائلا إن بلده يعلق أهمية على الصلة بين مقررات مؤتمر ريو وجدول أعمال القرن ٢١ من ناحية، وبين المقررات اللاحقة للمؤتمرات الدولية، لا سيما تلك التي تستهدف مكافحة الفقر والقضاء عليه، من ناحية أخرى.

٦٦ - واسترسل قائلا إنه في سياق الأهمية التي يعلقها بلده على البيئة والتنمية وفقا لالتزامات ريو فقد شرع، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في برنامج تشريعي بيئي شامل بغية جعل تشريع حماية البيئة في السودان متوائما مع مضمون الاتفاقيات الدولية والتزامات ريو.

٦٧ - واستطرد قائلا إن وفده يعلق أهمية قصوى على الاستعراض الشامل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتقييمه الذي ينبغي أن يراعي ما تم الاتفاق عليه في المؤتمرات الدولية، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي المقبل للغذاء الذي يأمل وفده أن يُقدم حلولا جذرية لمشاكل الأمن الغذائي وأسباب الفقر.

٦٨ - ومضى قائلا إن السودان قد أوفى، شأنه في ذلك شأن البلدان النامية الأخرى، بالتزاماته في إطار مؤتمر ريو وجدول أعمال القرن ٢١. وإن ما نحتاج إليه الآن، في رأي وفده، هو توفر الإرادة السياسية من جانب جميع الأطراف، لا سيما فيما يتعلق بتوفير الموارد، بغية إنشاء مجتمع عالمي يتمتع بالتنمية المستدامة والبيئة الصحية لفائدة البشرية جمعاء. وبهذه المناسبة فإن وفده يؤيد البيان الذي ألقاه ممثل كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ المتعلق بالبندين ٩٧ (أ) و (ب) من جدول الأعمال.

٦٩ - السيدة ريبونغ (الفلبين): قالت إن حكومتها، التي تعلق أهمية قصوى على مسألة التنمية المستدامة والبيئية، قررت مؤخرا عدم الموافقة على بناء وتشغيل مجمع للأسمنت كان سيؤدي إلى إنشاء ١ ٠٠٠ وظيفة وزيادة الإيرادات من الصادرات، لأن الموقع المقترح هو مكان ممتاز للثروة البحرية.

٧٠ - وأضافت أن حكومتها تعتقد أن القضاء على الفقر هو أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة. وبهذا الصدد، اقترحت خطة للتنمية المستدامة تشمل مبادرات مثل خطة للإصلاح الاجتماعي لمكافحة الفقر، وهي خطة استثمارية لمدة عشر سنوات لقطاع الصحة، والبدء في دراسة للتنوع الحيوي في الفلبين لتحسين تخطيط وإدارة التنوع الحيوي في البلد. كما بدأت أيضا في تنفيذ برنامج واسع النطاق للتدريب على إدارة المنطقة الساحلية بغية تطوير القدرة على الإدارة الملائمة للموارد الساحلية للبلاد، وقررت

المشاركة الفعالة في المبادرة الدولية للشعاب المرجانية. وسلمت بالدور الذي تضطلع به فئات رئيسية مثل المنظمات غير الحكومية المعنية، والنساء وعلماء البحار وصيادي الأسماك في التنمية المستدامة وتعطيها مكانا ملائما في عملية صنع القرار. وإنها لعلى ثقة من أن السياحة الأيكولوجية، وهي إحدى المبادرات الأخيرة التي اتخذتها حكومتها، ستبرهن على أن النمو الاقتصادي وحماية البيئة يساعد بعضها بعضا.

٧١ - واسترسلت قائلة إن لوفدها آمالا كبيرة في الدورة الاستثنائية. فبعد مرور أربع سنوات على مؤتمر ريو، وبعد أربع دورات للجنة التنمية المستدامة، يتعين أن يكون المجتمع الدولي في وضع يمكنه من التوصل إلى اتفاق على حلول ينبغي التوصل إلى نتائج بدلا من تحديد المشاكل مرة ثانية. وقالت إن وفدها يوافق على أنه ينبغي على جميع الأطراف الفاعلة أن تشارك في الدورة وتساهم فيها. وبهذا الصدد، فإن الفلبين مهتمة بصورة خاصة بمشاركة القطاع الخاص، وخاصة في مجال نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا. وحتى تكون الدورة دورة استثنائية مفيدة ومثمرة، ينبغي على الأمانة العامة والشركاء في التنمية أن يبذلوا أقصى الجهود لإيجاد السبل لتقديم الدعم المالي لمشاركة البلدان النامية وخاصة أقلها نموا.

٧٢ - واستطردت قائلة إن نجاح جدول أعمال القرن الحادي والعشرين يتوقف إلى حد كبير على التنفيذ الفعال للاتفاقيات الثلاث الناجمة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وبنفس المقياس، لن تكون هناك فائدة اذا لم يتلق برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية دعما ملائما من أعضاء المجتمع الدولي. ومن المؤكد أن الدعم غير المخلص لمشاكل الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتلك المتأثرة بالتصحر والجفاف سيلقي ظلالا من الشك على مستقبل التنمية المستدامة.

٧٣ - وقالت إنه من المهم إيلاء الاهتمام بنفس القدر لأهداف اتفاقية التنوع الحيوي. وهي تشاطر الرأي بأن الاستراتيجية التشغيلية التي اعتمدها مرفق البيئة العالمية لا تعكس تماما ذلك الهدف.

٧٤ - ومضت قائلة إنه نظرا للآثار السلبية الهائلة للكوارث الطبيعية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان، ينبغي أن تراعي برامج التنمية المستدامة الوطنية والإقليمية والدولية القيام بأنشطة لمنع الكوارث والتأهب لها والحد منها. ولذلك فإن وفدها يؤيد دمج استراتيجية يوكاهاما لعالم أكثر سلامة وخطة عمل يوكاهاما بالتنفيذ المنسق لتوصيات مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومتابعتها. كما أنه في غاية الأهمية تعزيز وتسهيل نقل التكنولوجيات المتصلة بالإنذار المبكر إلى البلدان النامية، لا سيما تلك المعرضة للكوارث الطبيعية.

٧٥ - السيد ري غوانغ نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفده يرغب في تأييد البيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، تحت البند ٩٧ (ب) من جدول الأعمال.

٧٦ - وقال إنه بغية تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بأسلوب مرض يلزم تهيئة الظروف لحماية البيئة والتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي، وكفالة الامتثال للمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. ومما يؤسف له أنه لم يتم بعد الوفاء بالالتزامات بموجب جدول أعمال القرن ٢١. وظلت مسألة الموارد المالية ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا على وجه الخصوص بدون حل. وستوفر الدورة الاستثنائية للجمعية

العامة التي ستعقد في عام ١٩٩٧ الفرصة لاتخاذ تدابير عملية المنحى للإسهام في تنفيذ البلدان النامية المحسوس لجدول أعمال القرن ٢١، وكذلك لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذه.

٧٧ - وقد وضعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استراتيجيتها الوطنية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وأنها تتعاون تعاونا وثيقا مع بلدان ومنظمات دولية عديدة. وقد أودعت بالفعل وثائق التصديق على اتفاقية التنوع الحيوي والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ.

٧٨ - السيد جبري (جمهورية إيران الإسلامية)، نائب الرئيس، قال ربما تكون الدورة العاشرة للجنة التفاوض الحكومي الدولي لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر، التي ستعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، آخر دورة تحضيرية للجنة قبل انعقاد المؤتمر الأول للأطراف. ولذلك ستوفر تلك الدورة الفرصة للتوصل إلى توافق للآراء بشأن القضايا المعلقة. وتشكل المفاوضات بشأن الآلية العالمية تحديا كبيرا للجنة التفاوض الحكومية الدولية. وبينما ترى الدول النامية أنه ينبغي أن تستخدم الآلية العالمية كمحرك لتعبئة الموارد وتوجيهها إلى البلدان النامية المتأثرة، أكد آخرون الحاجة إلى تعبئة الموارد المحلية. وأكثر ما نحتاج إليه في المرحلة الراهنة هو إظهار الإرادة السياسية لتقديم استجابة دولية فعالة لتحسين التنمية الدولية والبيئة العالمية.

٧٩ - واسترسل قائلا إن جمهورية إيران الإسلامية، التي تبلغ مساحة أراضيها الكلية ١٦٤ مليون هكتار، ٨٠ في المائة منها قاحلة أو شبه قاحلة؛ تعتبر واحدة من أكثر البلدان النامية تأثرا بالتصحر والجفاف. تغطي صحاريها ٣٤ مليون هكتار، ويبلغ متوسط هطول الأمطار فيها ٥٠ مليمترا. ولقد خصصت جمهورية إيران الإسلامية موارد كبيرة لمكافحة التصحر واتخذت التدابير لزيادة توعية الجماهير وتقليص الهجرة إلى المناطق الحضرية عن طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية، وحماية البيئة وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، وتثبيت الكثبان الرملية وتشجيع مشاركة الجمهور.

٨٠ - ومضى قائلا إنه تم على الصعيدين الإقليمي والدولي، في أعقاب المفاوضات مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إنشاء مكتب في طهران لبرنامج شبكة البحث والتدريب لمكافحة التصحر في آسيا والمحيط الهادئ. وقد شارك المكتب في الإعداد لبرنامج عمل وطني، وفي البحث والتدريب والإرشاد لمكافحة التصحر. كما شاركت جمهورية إيران الإسلامية في تنفيذ مشاريع في مختلف البلدان المجاورة، وتنظيم دورات تدريبية للخبراء، وتبادل المعلومات والخبرات. ويعتبر مكتب برنامج شبكة التدريب والبحث لمكافحة التصحر في آسيا والمحيط الهادئ في طهران في موقع مناسب لكي تصبح المؤسسة الإقليمية لتنفيذ الاتفاقية في المنطقة الإقليمية. ولقد أعربت جمهورية إيران الإسلامية عن رغبتها في استضافة المؤتمر الإقليمي الثاني المعني بتنفيذ الاتفاقية في آسيا.

٨١ - السيد ناماكاندو (زامبيا): قال إن وفده لم يتأثر بخطى سير المفاوضات في لجنة التفاوض الحكومية الدولية. إذ لا تتوفر الإرادة السياسية الكافية، ولا سيما بالنسبة للترتيبات المالية والمؤسسية. ولم توفق الدورة التاسعة للجنة الحكومية الدولية في التوصل إلى توافق للآراء بشأن المسائل، الذي كان ينبغي التوصل

إليه في الدورة الثامنة. ولذلك ينبغي على لجنة التفاوض الحكومية الدولية أن تنهي جميع المسائل الرئيسية المعلقة في دورتها العاشرة.

٨٢ - وأضاف قائلا إن وفده يؤيد تأييدا كاملا التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (A/51/186-E/1996/80). وينبغي التأكيد حتى نهاية العقد على تنفيذ إطار العمل الدولي بدلا من ترتيبات التحضير الإدارية لنهاية العقد. وينبغي توسيع عملية التنفيذ لتشمل جميع الأطراف المعنية، كما ينبغي تعزيز الأمانة العامة للعقد. وقال إن وفده يؤيد بهذا الصدد الصندوق الاستئماني للعقد، وحث جميع الأطراف القادرة على أن تتبرع بسخاء للصندوق.

٨٣ - واسترسل قائلا إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ترينيداد وتوباغو بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، ولا سيما مناشدتها لتقديم المساعدة المالية. وينبغي القيام بوضع واستكمال مؤشر للبلدان الأضعف مناعة في أقرب وقت ممكن لأن هذا المؤشر يمكن أن يكون مناسبا لبلدان نامية أخرى، وخاصة البلدان غير الساحلية وأقل البلدان نموا.

٨٤ - واستطرد قائلا إن وفده يشعر بالسرور للتقدم المؤسسي الذي أحرز بالنسبة لاتفاقية التنوع الحيوي، والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. وينبغي إيلاء الأولوية العليا لتعبئة وإدارة وتخصيص الموارد المالية لتحقيق أهداف تلك الاتفاقيات. وهناك حاجة للموارد من أجل وضع السياسات والبرامج وتنفيذها. ويحظى بنفس القدر من الأهمية تطوير مجالات التعاون على الصعيد الوطني لمواءمة الإجراءات بشأن تلك الاتفاقيات مع نتائج المؤتمرات الأخرى.

٨٥ - ومضى قائلا إنه ينبغي للدورة الاستثنائية للجمعية العامة ألا تعيد التفاوض بشأن جدول أعمال القرن ٢١ بل عليها بدلا من ذلك أن تسعى للتوصل إلى سبل تعزيز تنفيذه. وينبغي أن تتركز هذه الجهود على تعبئة الموارد التقنية والمالية الضرورية. وينبغي تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لتمكينها من المشاركة في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية وفي الدورة الاستثنائية ذاتها.

٨٦ - السيد أوكوا (بوليفيا): قال إن وفده شعر بالسرور لأن الجمعية العامة قررت في قرارها ١١٣/٥٠ أن تصبح لجنة التنمية المستدامة بمثابة مركز حكومي دولي للتحضير للدورة الاستثنائية للجمعية في حزيران/يونيه ١٩٩٧ لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ودعا القرار نفسه الحكومات إلى أن تنظر في القيام باستعراضات للتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة وقامت بوليفيا بهذا الصدد بوضع اقتراح برنامجي يركز على مفهوم التنمية المستدامة كما أن بوليفيا هي أيضا إحدى أوائل البلدان التي أنشأت وزارة خاصة للتنمية المستدامة بصلاحيات تنسيقية واسعة لقطاعات أخرى في الاقتصاد والمجتمع.

٨٧ - وأردف قائلا إن صندوق بناء القدرات للقرن ٢١ يعتبر البديل الرئيسي المتعدد الأطراف لبناء قدرات البلدان على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وفي بوليفيا ساعد الصندوق في تعزيز وزارة التنمية المستدامة الجديدة ودعم الجهود الرامية إلى اللامركزية في محافظات بوليفيا التسع. وما كان للنموذج

البوليفي للتنمية المستدامة المعروف على نطاق واسع والمعترف بأنه يضم عنصرا للمشاركة الشعبية أن يتحقق لولا الجهود المثابرة للشعب البوليفي والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وسيقدم جدول أعمال القرن ٢١ لبوليفيا، الذي جرى إعداده بدعم من صندوق بناء القدرات للقرن ٢١، الى مؤتمر قمة الدول الأمريكية المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في سنتا كروز دي لا سييرا، في بوليفيا، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

٨٨ - واستطرد قائلا إن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد العالمي لا يزال يتطلب بذل المزيد من الجهود يمكن أن يساعد وجود مبادرات مثل صندوق بناء القدرات للقرن ٢١، الذي يعمل حاليا في ٤٠ بلدا آخرا، على تعبئة الموارد الداخلية، مثل تلك التي حشدتها بوليفيا من خلال خبرتها في المشاركة الشعبية للمجتمعات المحلية، ويجعل في الإمكان سيادة روح المجتمع التي كانت موجودة في ريو.

٨٩ - السيد ديالو (الأمين التنفيذي، الأمانة المؤقتة لاتفاقية مكافحة التصحر): قال ينبغي التوصل إلى اتفاق في الدورة العاشرة للجنة التفاوض الحكومية الدولية بشأن تشغيل الآلية العالمية، وهو أساسي لتنفيذ الاتفاقية التي صدق عليها حتى الآن ٥٤ بلدا: ٢٥ بلدا أفريقيا و ١٢ بلدا آسيويا، و ٥ بلدان من أمريكا اللاتينية، و ١٢ عضوا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأعرب عن أمله في أن تتلقى الاتفاقية الدعم في أقرب وقت ممكن من جميع البلدان المتأثرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وبلدان شمال البحر الأبيض المتوسط والبلدان الأوروبية المتأثرة الأخرى، وجميع الشركاء في التنمية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٩٠ - وأضاف قائلا إنه يشعر بالارتياح للتقدم الذي أحرزته لجنة التفاوض الحكومية الدولية. ويأمل في أن تكون اللجنة في دورتها العاشرة قادرة على الاحتفاظ بروح التعاون التي مكنتها من إظهار أن المجتمع الدولي على استعداد للسعي للتوصل إلى حلول لمشاكل التصحر والجفاف.

٩١ - السيد نيامبي (مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية): قال إن البلدان المتأثرة بالتصحر والجفاف تنظر إلى دخول اتفاقية دولية لمكافحة التصحر والجفاف حيز النفاذ على أنه مَعلَم رئيسي، وأن هناك حاجة لزخم جديد على الصعيد القطري. غير أن الإجراء المبذول إلى الآن لدعم جهود الدول المتأثرة ليس كافيا. ولذلك فإنه يحث تلك البلدان التي هي في وضع يمكنها من تقديم المساعدة أن تفعل ذلك بغية كفالة تحقيق زيادة كبيرة في الأنشطة على الصعيد القطري قبل انعقاد المؤتمر الأول للأطراف في الاتفاقية.

٩٢ - وأردف قائلا إنه بغية أن تكون الآلية العالمية فعالة وتفي بتوقعات الأطراف، فإنه ينبغي أن تقام على أساس سليم. ولذلك تعتبر المناقشات التي ستجري في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، بشأن مهام وواجبات الآلية العالمية، مناقشات حاسمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠